



عرض لا يرفض

كان الزعيم الفرنسي جورج كليمنصو يقول ان الحرب أمر خطير الى حد لا يمكن تسليم مقاليدها الى العسكر. ويبدو ان السلام يصطدم بمعضلة مماثلة، على الاقل في هذه المنطقة من العالم، حتى بات يجوز القول ان البحث عن الحل السياسي العادل والشامل للصراع العربي - الاسرائيلي أمر معقد الى حد لا يجوز الركون الى السياسيين، وخصوصاً اذا كانوا متعسكين، لاتمامه. للتوضيح، لا ينبع هذا الاستنتاج من إداء الحكومة الاسرائيلية، فهذه غير معنية بالبحث عن السلام، بل يفرضه التلثم الذي يعكّر المقاربة العربية للتسوية السلمية ويهدّد بإفشال قمة بيروت مثلما أجهضت قمة فاس الاولى عام ١٩٨١.

فبعد الخطوة الذكية التي خطاها الامير عبدالله باعلان عزوفه عن القيام بمبادرة سلمية بسبب التصعيد الاسرائيلي والايحاء في الوقت نفسه بانه قد يعود ويطلقها في بيروت اذا تحسنت الشروط، استفاقت سياسة العقم المعهودة وراحت تلجم الاندفاع الدبلوماسية الذي اثاره التحرك السعودي. وكان الدليل على هذا التلثم ظهور تباينات من مختلف الانواع في مواقف الدول العربية التي تُعدّ نافذة.

وبين من خشي ان ينتقص مشروع المبادرة من وزنه الاميركي، ومن خاف ان يعجّل هذا المشروع في استحقاقات لا يزال نظامه يفضل تأجيلها، تكاد تضيع البوصلة فيما الشعب الفلسطيني يستبسل في التأشير اليها. لكن الاسوأ هو ضياع المعنى الذي ترتديه القمة العربية في هذه اللحظة اي كونها الاطار الانسب ليتقدّم الحكام العرب الى اسرائيل بعرض سلام لن تستطيع رفضه الا بدفع ثمن ديبلوماسية لا طاقة لها عليه. وقد ظهر ضياع المعنى خلال زيارة الرئيس السوري الى بيروت، في الاصرار العلني على تضمين مشروع المبادرة تفاصيل التسوية كلها بينما المطلوب ان تشكل المظلة التي يتحرك تحتها الطرفان المعنيان مباشرة، اي السلطة الفلسطينية وسوريا.

ويأتي الامتناع السوري عن التصويت على قرار مجلس الامن ليزيد الصورة تشويشاً. وفي كلا الحالين، "تهتيف" لبناني رسمي لم يكن يستحق الذكر لو ان القمة العربية المقبلة تعقد في غير بيروت. من حيث المضمون، قد تكون سوريا على حق في تحفظها عن قرار مجلس الامن، رغم ان الموافقة على النص الجديد لا تعني في حال من الاحوال تراجعاً، فالحد الأدنى لم يبلغ يوماً الحد الأقصى. غير ان ثمة ما هو اهم الآن من المضمون، خصوصاً اذا كان المضمون مقبولاً، والاهم هو التوقيت. فبعد اسبوعين على اعلان الامير عبدالله وقبل اسبوعين من القمة، اي رسالة يوصلها هذا الامتناع الى العالم غير ان العرب لا يتهيأون للاتفاق على عرض سلام جدي؟ اما لماذا المطلوب من القمة تقديم عرض سلام، فهذا ما لا يفترض ان تُسأل عنه الدول العربية، وكلها ملتزمة، بالاضافة الى مشروع فاس (١٩٨٢)، الاطار الذي اوجده مؤتمر مدريد.

طبعاً، يبقى من حق احزاب عقائدية او دينية مثل "حزب الله" او غيره ألا تؤيد عرضاً من هذا النوع، وحتى الا ترضى بتسوية سلمية. لكن الدول لم يعد يحق لها التآرجح بين التزاماتها الدبلوماسية ورغباتها الدفينة في الجمود. هذا من دون ان نحكي عن اكتواء الشعب الفلسطيني في



هذه المعركة التي أفقها الدولة الفلسطينية المستقلة على الجزء المحتل عام ١٩٦٧ من فلسطين، وليس تفكيك "الكيان الصهيوني" كما كان يقال ذات يوم.
???

وعليه، ان المطلوب من القمة قراران متلازمان، لا يتناقضان الا في الظاهر. الاول يكمن في الدعم المطلق للشعب الفلسطيني في حرب استقلاله وفي خياراته النضالية (مع التمني ان يرافق هذا الدعم الرسمي وقف الدروس الاعلامية "الوطنية" او "العسكرية"، سواء جاءت من دمشق او من الضاحية الجنوبية لبيروت). اما الثاني، فيجب ان يتمثل ب"نداء الى الشعب الاسرائيلي"، بكل ما تعنيه هذه الصيغة. كيف سيصاغ هذا النداء؟ لا بد من جهد كبير يجمع النّفس التاريخي والخبرة في مخاطبة الآخر بما هو آخر. ولا بأس ان استعاد النداء القراءة العربية للتاريخ، تذكيراً للاسرائيليين بان دولتهم قامت على الاغتصاب.

على العكس، ان هذا التذكير ضروري كونه سيسمح للنداء بتحديد الثمن الذي يقبل العرب بدفعه لانهم يرفضون ان تكون الحرب، وان تكن عادلة، أفقهم الوحيد، ولانهم يريدون ان يعطوا حظها للحياة. والثمن هو، ابعد من التطبيع، منح الكيان الاسرائيلي الشرعية التي لا يزال يفتردها بل يتحسس في عمقه افتقاره لها. ولمزيد من التفصيل، سيقول النداء ان اسرائيل لن تستطيع ان تجني شرعيتها من دولة عربية واحدة، بدليل انها لم تحظ بها من اتفاق كمب ديفيد ولا من معاهدة وادي عربة، وهذا ما يعطي اهميته للعرض العربي الجماعي المطلوب من القمة، شرط ان تصاغ هذه النقطة بكل وضوح، ولكن ليس من دون شروط.

وهنا يأتي حق العودة، حيث ان قبول اسرائيل به سيكون التعبير الاوضح لاعترافها بما لا يزال يفتردها الشرعية، اي خطيئتها الاصلية. واذا كان الاسرائيليون يرفضون الاقرار بحق العودة خشية اعترافهم بخلل "اخلاقي"، فان القبول به ضمن عرض السلام لن يعرضهم للاهتزاز (سوى من زاوية علم النفس الاجتماعي) ما دام سيُقابل باستعداد عربي لشرعة كيانهم، بالإضافة الى تحديد عملي لكيفية ترجمة هذا الحق. اي ان الاصرار على مبدأ حق العودة يجب ان يرافقه، حتى لا يكون حجة للرفض، تأكيد لا شك انه صعب لكنه ضروري، لتفهم الدول العربية لخيار اسرائيل ان تبقى دولة ذات غالبية يهودية، على ان تكون ايضاً دولة لجميع مواطنيها، اي فلسطينيي ٤٨ بعد اعطائهم وضعية الاقلية القومية.

وفي ختام النداء، سيأتي الكلام عن التطبيع، ولا غنى عنه، فالنداء لن يكون له معنى اذا غابت عنه هذه الكلمة الطلسمية، على ان يتم تحديد معناها بالقول ان التطبيع في العرف العربي هو اقامة علاقات سلمية عادية مع دولة عادية، وعلى ان يزيد الملوك والرؤساء، ايضاً بصراحة، ان التطبيع ليس مجرد قرار من الدول، بل ان كل القرارات التي قد تتخذ في هذا الاتجاه ستبقى مرهونة برضى مجتمعاتهم، وهو الامر غير المضمون. فالشعوب العربية، سيختم النداء، لن تطبّع الا بمقدار ما تتصرف اسرائيل، دولة ومجتمعاً، بشكل طبيعي، من دون عدوانية ولا عنصرية.

سمير قصير



Id-Reference	02-Pr-000496	
Media	(Support)	HC
Title		عرض لا يرفض
Subtitle		
Section		
Language		عربي
Source		النهار
Page		١ تتمة ٩
Date		٢٠٠٢/٣/١٥
Author		سمير قصير
Co-Author		
Keywords		
	Persons	جورج كليمنصو - عبد الله
	Locations	لبنان - سوريا - فلسطين - سعودية - اسرائيل - عرب - اسرائيل - دمشق - ضاحية جنوبية بيروت
	Dates:1981,:1967
	Themes	عرب - سياسة - صراع عربي اسرائيلي - حكومة اسرائيلية - اتفاق كمب ديفيد - عسكر - اسرائيل - سلام - تسوية سلمية - قمة عربية - حكام عرب - بشار اسد - قمة بيرو - فلسطين - قضية فلسطينية - سلطة فلسطينية - أمير عبد الله - قمة فاس أولى - مبادرة أمير عبد الله - مؤتمر مدريد - حزب الله - كيان صهيوني - معاهدة وادي عربة - فلسطين ٤٨ - تطبيع
Subject		